واحد

واجاب تارة بان الجامع كون كل منهما مضادا للاخر وهذا معنى جزئى لا يدركه الا الاوحدى وهذا فاسد لانا نعلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئى وان ادعى ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئى فما تعقل هذا جامع وذلك وتضاد كل معه انضاما بمعنى جزئى ثم تعاوت بين المتماثل والمتضايف وشبه التضاد وشبه التضاد فى انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فيكون جامعا بينهما على الاطلاق عقليا وبعضها وتيمم ان الجامع المحال هو تضاد الصور فى المحال وذلك هو لانه لا يمكن جعله صورة وشبهة فى المحال الا انه من المعانى وجميع ما ذكرناه يظهر بالتامل فى لفظ المضاف فان قلت ما ذكرت من امر بكلام المضاف يشعر بانه يمكن لصحة العطف وجوه الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتها مثل الاسم فى المخبر عنه او فى الخبر او فى قيد من قيوده مما وضاده واضح للقطع باستناع العطف فى نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبى فيه والشكاى ايضا مع قرينة استناع حق صديق وخالص صديق ونحو اشترى الف بادينجانة وعوران الادب محدثة فانك ليس فى هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفى فى صحة العطف ام لا فموقوف على ما ياتى هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيما يانى باستناع العطف فيما لا تناسب بين الخبر عنهما وان كان للخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبار ما جميعا والمهم لما اعتقدان كلامه فى بيان الجامع بين المفردين واذا صح هذا صح ما لم يذكر فذكر بعض الجملتين الشيئين وافام قولا اعتباطيا والتصور مقام قولا اعتباطيا مثل الاتحاد فى المخبر عنه او فى الخبر او فى قيد من قيوده ما فظهر الشاه فى قولا الوصلى يركب بين تصور هما شبه تماثل او تضاد او شبهه وقوله المحال الان يكون بين تصور هما تقارن لانه التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصور هما اعنى العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصور هما منهما حتى يكون جملة الشرط صحيحة وما سابقا من انه اراد بالجملتين والتصور المجرد اراد فى الجامع كما فى الشكاى بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على الشكاى وحمله على انه سهو منه

وقصد بهذا التقرير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه وبانا فولى فى التصور مع قربا كما لا يخفى على من له ادنى معرفة باساليب الكلام فليتامل فى هذا المقام فانه حقيقة على ما ذكرت من اسرار هذا الكتاب والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تخلل تناسب الجملتين فى الاسمية والفعلية او مع كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين فى المضى والمضارعة وما شاكل ذلك لكونهما غير طيتين مثلا اذا اريد بجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد فى احدهما والثبوت فى الاخرى لم يقل كما زيد وهو شجاع وزيد قام وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قائم وعمرو قاعد ورجح الشارح العلامة انه اذا ضم له بقوله لكن الاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد مبتدا وقائم خبره وان كونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد فيما يحسن ان يعتقدا اسميتين ام فعليتين لا ان يعتقد احدهما اسمية والاخرى فعلية وفيه ان الكلام فى غاية السقوط لما كان يتبين بعد مثله عن غله بل وجه الفصل ان الخبر فى كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها فعلية كان المناسب رعايته ذلك فى الثانية ايضا ولا يحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام ويعمرو وهذا مبنى على ما ذكره السيرافى ومن تبعه فى نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطفت على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل اى عطف على المضمر اى نحى خبر مبتدا والتقدير محذوف اى واكرمت عمرو اعتد وراية واما نزك سيبويه فى المثال ذكر التقدير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باضمار التقدير وقد اعتمد فيه على علم السامع والله يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه فى الآيتين هو جملة زيد قام لانها كانت وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه فى الآيتين واحد اصلا وحالا لا خبرا بمعنى باشتمالها الاجتماعيين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى ان المصنف لطرفه هذا لا يجوز ودقته وان دل عليه الجمهور وخفى على كثير من المحول الامام مثل ان زيادة فى احديهما المجردة وفى الاخرى الثبوت مثل زيد قام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)